تحرك عاجل

محكمة الاستئناف تؤيد الحكم بإعدام رجل بحريني

في 11 مايو/أيار 2017، أيدت محكمة الاستئناف العليا في البحرين حكم الإعدام الصادر ضد ماهر عباس أحمد. وسوف تُحال قضيته إلى محكمة التمييز. وسوف يكون ماهر عباس أحمد عرضةً لخطر الإعدام الوشيك إذا ما تأيَّد الحكم ضده مرة أخرى.

في 11 مايو/أيار 2017، أصدرت محكمة الاستئناف العليا في العاصمة البحرينية المنامة حكمها ضد تسعة أشخاص بحرينيين، فأيدت حكم الإعدام الصادر ضد **ماهر عباس أحمد** (ويُعرف أيضاً باسم ماهر الخبَّاز)؛ وحكم السجن المؤبد على شخصين، أحدهما هو شقيق ماهر عباس أحمد؛ وحكم السجن لمدة 10 سنوات على ستة أشخاص، بينهم اثنان من أشقاء ماهر عباس أحمد، وجميعهم متهمون في القضية نفسها. وكانت محكمة التمييز قد قضت، في 1 ديسمبر/كانون الأول 2015، بنقض حكم الإعدام الصادر ضد ماهر عباس أحمد، على اعتبار أنه "ربما يكون قد أدلى باعترافاته تحت إكراه"، وأعادت القضية إلى محكمة الاستئناف العليا لمراجعتها. وسوف تُحال القضية الآن إلى محكمة التمييز لإصدار قرار نهائي، وفي حالة تأييد حكم الإعدام، سوف يُحال الحكم إلى ملك البحرين للتصديق النهائي عليه.

وكان حكم الإعدام قد صدر على ماهر عباس أحمد في 19 فبراير/شباط 2014، حيث اتُهم بقتل شرطي مع سبق الإصرار باستخدام مواد متفجرة يوم 14 فبراير/شباط 2013، أثناء وجوده في تجمهر في منطقة السهلة الواقعة على أطراف مدينة المنامة. وقد اشتكى محامي ماهر عباس أحمد من أن المحكمة قبلت "اعتراف" موكله باعتباره الدليل الأساسي ضده، بينما قال موكله إنه أدلى به تحت وطأة التعذيب. كما قبلت المحكمة أقوال بعض المتهمين الآخرين في القضية، والذين قالوا إنهم "اعترفوا" تحت الإكراه، بالإضافة إلى شهادات ضباط شرطة قُدموا بوصفهم شهوداً. ووفقاً لوثائق المحكمة، فقد قال القضاة إنهم قبلوا "اعترافات" المتهمين لأنهم يعتقدون أن الاعترافات صحيحة وأن إصابات المتهمين، والمفصَّلة في تقارير الطب الشرعي، قد لحقت بهم وهم يقاومون القبض عليهم.

وقد أخبر ماهر عباس أحمد محاميه أنه تعرض للتعذيب في الأيام الأولى من احتجازه أثناء خضوعه للاستجواب، حيث تعرض للضرب والتهديد. وخلال إحدى جلسات المحاكمة، أخبر ماهر عباس أحمد القاضي بأنه تعرض للتعذيب، ولكن لم يتم إجراء تحقيق في ادعاءات التعذيب، على حد علم منظمة العفو الدولية.

AMNESTY INTERNATIONAL

يُرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة العربية أو الإنجليزية أو بلغة بلدك، تتضمن النقاط التالية:

- التعبير عن القلق العميق بشأن تأييد حكم الإعدام ضد ماهر عباس أحمد مرة أخرى؛
- حث ملك البحرين، الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، على أن يأمر فوراً بتخفيف حكم الإعدام ضد ماهر عباس أحمد، وإصدار وقف لتنفيذ أحكام الإعدام تمهيداً لإلغاء عقوبة الإعدام؛
- مطالبة السلطات البحرينية بإجراء تحقيق فيما ادعاه ماهر عباس أحمد والمتهمون معه في القضية من تعرضهم للتعذيب؛
- الإقرار بمسؤولية حكومة البحرين عن حماية المواطنين وتقديم مرتكبي الجرائم إلى ساحة العدالة، مع التأكيد على ضرورة أن يتم هذا دائماً بما يتماشى مع القانون الدولي ومع التزامات البحرين الدولية في مجال حقوق الإنسان.

ويُرجى إرسال المناشدات قبل يوم 29 يونيو/حزيران 2017 إلى كل من:

ملك البحرين

جلالة الملك الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة

مكتب جلالة الملك

صندوق بريد: 555

قصر الرفاع، المنامة، البحرين

رقم الفاكس: 4587 1766 973+

وزير الداخلية

معالي الشيخ راشد بن عبد الله آل خليفة

وزارة الداخلية

صندوق بريد: 13، المنامة، البحرين

رقم الفاكس: 2661 1723 973+

تويتر: @moi_Bahrain

وتُرسل نسخ من المناشدات إلى:

وزير العدل والشؤون الإسلامية

معالي الشيخ خالد بن علي بن عبد الله آل خليفة

وزارة العدل والشؤون الإسلامية

صندوق بريد: 450، المنامة، البحرين

رقم الفاكس: 1284 1753 973+

تويتر: @Khaled_Bin_Ali

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

هذا هو التحديث الأول للتحرك العاجل رقم: UA 252/14. لمزيد من المعلومات، انظر:
www.amnesty.org/ar/documents/mde11/034/2014/ar/

تحرك عاجل

محكمة الاستئناف تؤيد الحكم بإعدام رجل بحريني

معلومات إضافية

استُؤنف تنفيذ أحكام الإعدام في البحرين في 15 يناير/كانون الثاني 2017، بعد حوالي سبع سنوات من التوقف. فقد أُعدم ثلاثة أشخاص في ذلك اليوم، بعدما أيدت محكمة التمييز، يوم 9 يناير/كانون الثاني 2017، أحكام الإعدام الصادرة ضدهم إثر محاكمة فادحة الجور. وكانت السرعة التي صدَّق بها ملك البحرين على أحكام الإعدام، وتنفيذ هذه الأحكام، أمراً غير مسبوق في تاريخ البلاد. وينص القانون البحريني على أن يُحال حكم الإعدام، بمجرد تأييده من محكمة التمييز، إلى ملك البحرين، الذي يملك سلطة التصديق على الحكم أو تخفيفه أو إصدار أمر بالعفو. وقبل الإعدامات التي نُفذت يوم 15 يناير/كانون الثاني 2017، كان آخر شخص أُعدم في البحرين هو مواطن من بنغلاديش يُدعى جاسم عبد المنان، وأُعدم عام 2010.

ويُذكر أن 141 دولة قد ألغت عقوبة الإعدام في القانون أو لا تطبق في الواقع الفعلي. وقد أقر "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" وغيره من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان بالحق في الحياة، والحق في عدم التعرض للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وتعارض منظمة العفو الدولية عقوبة الإعدام في جميع الحالات بدون استثناء. وتُعد عقوبة الإعدام انتهاكاً للحق في الحياة، كما تمثل أقصى أنواع العقوبة القاسية واللاإنسانية والمهينة.

وقد حُوكم ماهر عباس أحمد مع ثمانية أشخاص آخرين، بينهم ثلاثة من أشقائه، وحُكم عليه بالإعدام، بينما حُكم على متهمين آخرين بالسجن المؤبد، وعلى ستة متهمين بالسجن 10 سنوات.

الاسم: ماهر عباس أحمد

النوع: ذكر